**جامعة مرسلي عبد الله-تيبازة- السنة الثالثة /اد رحالي**

**كلية العلوم الاجتماعية والانسانية التخصص علم النفس التربوي**

**معهد العلوم الاجتماعية المادة الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة**

**الإجابة النموذجية:امتحان السداسي الأول**

**\*أولا:الحكم الراشد هو نسق كلي له ثلاث أبعاد وهي:( 6 نقاط)**

**1-الرشادة السياسية 1:** وتشتد إلى احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام البنود الواردة في المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية وبذلك فان الدولة يجب أن تضطلع بدور أساسي في تحقيق الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الإنسان وإقامة دولة القانون وتفعيل المشاركة السياسية. **1**

**2-الرشادة الاقتصادية 1:** إن اضطلاع الدولة بالتزامات ايجابية يظهر من خلال الدعم المتعدد الأشكال الذي يقدمه القطاع الخاص و لاسيما من خلال الإعانة لصالح التنمية التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للنشاطات الاقتصادية وهنا يبرز دور اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار.**1**

**3-الرشادة الادارية 1:** وذلك عن طريق السير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية، وهذا بتشجيع اللامركزية وما يسمى بالديمقراطية المحلية والذي سيلزم بدوره فرض المسؤولية بالجزاء.**1**

**\*ثانيا: طبقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان من أهم مقومات الحكم الرشيد ما يلي: (10 نقاط)**

-المشاركة**1**: وتعني إتاحة الفرصة لكل أفراد المجتمع في عرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم، وإبداء رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة وإعطائهم فرصة حقيقية، للتأثير في عملية صنع القرارات. **0.5**

-الشفافية **1**: وتعني توفر قاعدة معلومات صحيحة، ودقيقة، وشاملة، مع تمكين المواطن منها.**0.5**

-المحاسبة**1**: وترمي إلى خضوع الموظفون العموميون للرقابة والمساءلة عن ممارساتهم للسلطة الممنوحة، مع تحمل المسؤولية ولو جزئيا عن الفشل، أو عدم الكفاءة، أو الغش، مع استجابتهم للنقد، وما يلزم عنه من تعديل في القرارات.**1**

-حكم القانون **1**: أي توافر سياسات تقنن ممارسة الأفراد والجماعات وأهل الحكم، وممارستهم لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع، من خلال التمتع بفرض الحماية القانونية لحقوقهم أم للتعرض لعقاب بمقتضى القانون الساري، وحكم القانون من الشروط الضرورية لأعمال مبدأ المحاسبة.**1**

-الفاعلية **1**: وتعني التوصل إلى أفضل استخدام للموارد، استجابة للحاجيات الجماعية وهذا يتطلب القدرة والكفاءة، من جانب مؤسسات الحكم فضلا عن تحسس هموم الناس ومصالحهم لدى هذه المؤسسات.**0.5**

-الإنصاف **1**: ويعني كفالة معادلة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها.**0.5**

 **\*ثالثا: تعريف ( 4 نقاط)**

-**الجوكمة الإدارية** :أنها إدارة ذات الكفاءة والعدالة والشفافية والرؤية المستقبلية الواضحة والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية في إطار رضا مختلف أصحاب المصالح. **1.5**

**- أخلاقيات العمل الوظيفي** هي مجموعة من المبادئ والقواعد، التي تشكل معيارا للسلوك الفردي سواء في التنظيم الإداري أم الاجتماعي كما هو حلال مندوب واجب الإتباع، أو حرام مكروه واجب الابتعاد عنه، فضلا عن ما تمليه متطلبات كل وظيفة من شروط أخلاقية أخرى لا تتعارض مع هذه القواعد والمعايير.**1.25**

**- الفساد الإداري** ممارسات سلوكية لا تخضع إلى ضوابط أو معايير معينة وخاصة المعايير التنظيمية والبيروقراطية في إطار عمل منظمات الأعمال، وهي بهذا المعنى تعتبر الفساد مرادفا للانحراف بممارسة السلطات الممنوحة للموظف عن الأهداف المعلنة قانونا.**1.25**